

دور البنوك الأجنبية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

كريمة بوسنة

جامعة ابوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر

karist2008@yahoo.com

الملخص:

seriousness in credit management and its eagerness in choosing customers motivate enterprises to develop a level of creativity and technology by which contributed to raising the level of their performance.

Key words:, SME, foreign banks.

مقدمة :

الانفتاح الاقتصادي الذي عرفته الجزائر منذ أواخر الثمانينات (1989) أدى إلى تطور مهم في مجال مؤسسات القطاع الخاص، وهذا التطور يتضح من خلال عدد المؤسسات التي تم إنشاؤها بعد هذه الفترة في جميع القطاعات الاقتصادية، غير أن القطاع الخاص بالجزائر وخاصة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يزال يواجه العديد من التحديات منها عدم قدرته على فرض استقلاليته الاقتصادية عن قطاع المحروقات و التوجه نحو بيئة أكثر مقاولانية، فمن الأهداف الحكومية المرسومة لأفاق سنة 2014 الوصول لإنشاء 30 م ص م بالنسبة لكل 1000 شخص، تخفيض معدلات البطالة لأقل من 10 % وتحقيق ناتج داخلي خام PIB خارج قطاع المحروقات ما بين 62% إلى 70% 1. غير أن النتائج المحققة لا تزال بعيدة عن الأهداف المسطرة وهذا راجع إلى العراقيل والمشاكل التي تواجه القطاع الخاص بصفة عامة و قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة والتي من أبرزها:

مشكل الحصول على عقار و الصعوبات الإدارية و تفشي البيروقراطية.

بطء الحصول على التمويل البنكي بسبب عدم معرفة البنوك لعمالها من جهة وضعف الملاءة المالية للمؤسسات من جهة أخرى.

عدم استخدام تقنيات حديثة لتسيير الخطر من طرف البنوك وضعف استخدام الهندسة المالية. تفشي الفساد الإداري و الرشوة. ضعف مشاريع البنية التحتية الأساسية مثل نقص الوكالات البنكية على مستوى بعض المناطق. نقص مستوى الإبداع و التكنولوجيا في المؤسسات مما انعكس سلبا

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الرهانات التي تسعى العديد من الدول لكسبها نظرا لاهميتها الاقتصادية في توفير مناصب العمل، المساهمة في الدخل... والجزائر من ضمن الدول التي تسعى جاهدة لدعم هذه المؤسسات و تطويرها من اجل خلق تنمية مستدامة خارج قطاع المحروقات المهدد بالزوال. ويعتبر التمويل المشكل العويص الذي يواجه اصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويعرقل اداءها وعلى وجه الخصوص التمويل البنكي، وقد وجدت بعض هذه المؤسسات ضالتها لدى البنوك الأجنبية المقيمة في الجزائر حيث تؤدي هذه الأخيرة دورا فعالا في مجال تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فمستوى خدماتها المقدمة لعمالها جعل منها وجهة مفضلة لبعض المؤسسات التي تعرف مشكلا في التمويل و في نفس الوقت جديتها في تسيير القروض و حرصها على انتقاء عملائها جعل منها حافزا لبعض المؤسسات لتطوير مستوى الإبداع و التكنولوجيا بما مما ساهم في رفع مستوى اداء هذه المؤسسات.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، البنوك الأجنبية.

Role of foreign banks in financing of SME in Algeria

Abstract:

SME are considered as a challenge for many countries, due to their economic importance in providing new jobs and contributing to the income.

Algeria is one of the countries that strive to support and develop this type of enterprises, in order to create sustainable development outside the oil sector which is threatened with extinction.

Financing is considered as a major problem for SME due to its negative impact on their performance, in particular, bank financing.

Foreign banks based in Algeria add a considerable contribution the SME financing; the service level provided to its customers made it a favorite destination for some enterprises which face financing problems, Its

¹ Les PME en Algérie et les politiques de soutien à leur développement, direction générale Trésor janvier 2012.

1. التعريف بواقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر:

لقد تعززت مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بعد تبني قانون الاستثمارات الجديد لسنة 1993³ الذي يعتبر نقطة تحول بالنسبة للانفتاح الاقتصادي في الجزائر حيث عرف عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نموا متزايدا إذ أثبتت الإحصائيات أن أزيد من 75 % من المؤسسات إلى غاية 2005 تم إنشاؤها بعد صدور هذا القانون و 54 % من هذه المؤسسات تم إنشاؤها خلال الفترة من سنة (2001-2008)⁴ و إلى غاية سنة 2001 عرفت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة غياب تعريف رسمي لها مما صعب من مهمة جرد هذه المؤسسات وعدم التمييز بين أصنافها (متوسطة- صغيرة-مصغرة) وبالتالي تضارب في الإحصائيات مما استدعى اعتماد تعريف رسمي لهذه المؤسسات يركز على معايير محددة وواضحة. وبعد تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 1996 ومصادقة الجزائر على ميثاق بولونيا⁵ سنة 2000 قامت بتبني هذا التعريف الذي يركز على ثلاثة معايير هي « عدد العمال- رقم الأعمال- الاستقلالية»

تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر:

يعرف القانون رقم 01- 18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 و المتمثل في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هذه الأخيرة وفق المعايير التالية:

رأس المال: من 10 إلى 500 مليون دينار جزائري.
عدد العاملين: من 1 إلى 250 عامل.
رقم الأعمال: اقل من 2 مليار دينار.

معطيات خاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر:

مع بداية سنة 2012 تم احصاء حوالي 700 000 مؤسسة صغيرة و متوسطة بالجزائر والتي توظف ازيد من 1,7 مليون شخص ، حوالي 95 % من هذه المؤسسات عبارة عن مؤسسات مصغرة (TPE) والتي توظف اقل من 10 عمال وغالبا ما يأخذ هذا النوع من المؤسسات الطابع غير الرسمي و تسير بطريقة تقليدية

على مستوى تنافسيتها. النقص الملحوظ لهيات المرافقة والمتابعة والدعم في تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وخاصة في البدايات الأولى لإنشائها ونحن من خلال هذه الورقة البحثية سوف نحاول تركيز دراستنا على مشكل التمويل باعتباره أهم وأصعب المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وهذا بشهادة اغلب الباحثين في هذا المجال وخاصة التمويل البنكي.

فنقص التنوع في مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر وخاصة في ظل غياب سوق مالي خلق نوع من الارتباط المفروض بينها و بين البنوك باعتبارها مصدر التمويل الأساسي، و تزايد وتيرة نمو هذه المؤسسات وزيادة طلبها على الموارد المالية من البنوك العمومية خلق نوع من الضغط على هذه الأخيرة وصعب من إجراءات الوصول إلى هذه الموارد، هذا مما دفع بالسلطات المالية بالجزائر إلى فتح الباب أمام البنوك الخاصة² ولاسيما الأجنبية منها من اجل المساهمة في تمويل م ص م بالجزائر وتخفيف الضغط على البنوك العمومية من جهة وزيادة تنافسية القطاع البنكي من جهة أخرى.

الإشكالية:

الإشكالية المطروحة والتي سوف نحاول معالجتها من خلال هذا البحث هي: ما مدى مساهمة البنوك الأجنبية(الخاصة)المقيمة بالجزائر في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟

وهذه الإشكالية الأساسية تنفرع عنها مجموعة من الإشكاليات الجزئية و هي: هل تقوم البنوك الأجنبية بتمويل جميع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أم أنها تشترط مؤسسات ذات خصائص و معايير مشروطة؟ هل تطبق البنوك الأجنبية أساليب خاصة لجذب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إليها وتعزيز قدرتها التنافسية مقارنة بالبنوك العمومية؟

وقد حاولنا من خلال هذا المقال التركيز على النقاط التالية:

التعريف بواقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر. التعريف بهيكل النظام البنكي الجزائري والأساليب التمويلية التي يتيحها أمام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. تحليل و استعراض نتائج الدراسة الميدانية و التي شملت 110 مؤسسة صغيرة و متوسطة جزائرية ممولة من طرف بنوك عمومية و أجنبية.

³ المرسوم التشريعي 10 / 5 / 1993 لتشجيع الاستثمارات، و قد صادف إنشاء وزارة المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة بكافة الصلاحيات.

⁴ Farida Marzouk « PME et compétitivité en Algérie » université de Bouira Algérie 2008 .

⁵ وهو ميثاق يكرس التعريف الأوروبي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

² القانون 90-10 المتعلق بالنقد و القرض (الذي سمح لأول مرة للبنوك الخاصة بممارسة نشاطها بالجزائر منذ تأميم القطاع البنكي سنة 1966).

وفيما يلي جدول يوضح تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر
منذ سنة 2003 إلى غاية 2010 :

الجدول تطور م ص م بالجزائر 2003-2010

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	
606737	408155	392013	293946	269806	245842	225449	207949	الخاصة
560	598	626	666	739	874	778	788	العمومية
—	162085	126887	116347	106222	96072	86732	79850	الحرف
607297	570838	519526	410959	376767	342788	312995	288587	المجموع

المصدر: وزارة الصناعات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار 2010.

2. لمحة عن النظام البنكي الجزائري و أساليب تمويل المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة بالجزائر:

شهد النظام البنكي الجزائري بعد تأميمه سنة 1966 وتولي البنوك العمومية مهمة تمويل المؤسسات الجزائرية و التي كانت اغلبها عمومية نوعا من الانغلاق وعدم فتح الباب أمام المبادرات الخاصة وقد يرجع السبب في ذلك إلى السياسة الاقتصادية المنتهجة آنذاك والتي فرضت هذا النوع من التسيير، غير انه بعد انتهاء سياسة انفتاح السوق وتطبيق القانون الصادر في 14 أفريل 1990 و الذي يعرف بالقانون 90-10 باعتباره من الإصلاحات الأساسية في المجال المصرفي. و نصوصه تعكس المكانة الحقيقية التي يجب أن تكون عليها الوظيفة البنكية⁸، تغير هيكل النظام البنكي الجزائري فإلى جانب البنوك العمومية التي كانت موجودة ظهرت هناك بنوك خاصة و هذا بعد صدور قانون يسمح بإنشاء البنوك الخاصة. حيث منها ما هو برأسمال محلي و هي بنوك خاصة محلية و منها ما هو برأسمال أجنبي وهي بنوك خاصة أجنبية و تتمثل في فروع البنوك الأجنبية و التي هي محل دراستنا. هذا بالإضافة إلى مؤسسات مالية متخصصة عمومية و خاصة.

القطاع العمومي البنكي: يتكون هذا القطاع من 6 بنوك، و توفر ما نسبته 90 % من الموارد المالية للاقتصاد. هذه البنوك ممثلة بحوالي 1100

حسب الإحصائيات المقدمة من طرف وزارة الصناعات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار فان عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تزايد بأكثر من الضعف خلال السنوات الأخيرة فمثلا 50% من المؤسسات تم تأسيسها خلال 7 سنوات بين 2001 و 2007 مباشرة بعد صدور القانون التوجيهي للمؤسسات ص م ، وهذه الزيادة مصدرها القطاع الخاص بينما نلاحظ من خلال الإحصائيات تراجعاً بالنسبة للمؤسسات القطاع العمومي بـ 228 مؤسسة خلال 7 سنوات ، والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تشكل حوالي 94% من المجموع العام للمؤسسات وتسيطر على 52 % من الإنتاج خارج المحروقات وتوفر 35% من القيمة المضافة للاقتصاد .على الرغم من هذه النسب المهمة إلا أن هذه المؤسسات لا تزال دون المستوى المطلوب فمثلا بالجزائر يوجد 10 مؤسسات بالنسبة لكل 1000 نسمة وهذه النسبة دون المعايير الدولية حيث بقدر اضعف معدل في هذا المجال بـ 45 / 1000 وقد تصل في بعض الاقتصاديات الناشئة إلى 80/1000⁶ وحسب المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فان 30000 مؤسسة تم اختفاؤها سنة 2011 وهي نسبة تمثل أزيد من 20% من المؤسسات⁷.

⁶ ASSALA Khalil, PME en Algérie : de la création à la mondialisation, 8eme congrès International Francophone en Entrepreneuriat et PME, Haute école de Gestion(HEG) Fribourg, Suisse, 2006.

⁷ Les PME en Algérie et les politiques de soutien à leur développement, direction générale Trésor janvier 2012

⁸ Dr M. Lacheb. droit bancaire (système bancaire algérien- contrats bancaires, responsabilités, secrets bancaires) IMAG édition 2001 p34

التعريف بالعينة المدروسة

العينة المدروسة هي عبارة عن 110 مؤسسة صغيرة و متوسطة منها 79 مؤسسة تمول من طرف البنوك الفرنسية "BNP Paribas, Société générale, NATIXIS و 25 مؤسسة تابعة لبنوك عمومية¹⁰ تخص كل من ولايتي تلمسان وعين تيموشنت حيث قمنا بطرح استمارة مكونة من 21 سؤال موزعة حسب التالي:

التعريف بالمؤسسة: من خلال تحديد طبيعة الملكية، الشكل القانوني، مجال النشاط، عدد العمال، العمر، التموقع الجغرافي ورقم الأعمال المحقق للسنة الأخيرة.

التعريف بصاحب المؤسسة: من خلال معرفة سنه جنسه و مستواه التكويني.

تمويل المؤسسة: طبيعة البنك، نوع القرض ومدته، مستوى الرضى عن خدمات البنك و العراقيل التي تواجه المؤسسة للحصول على القرض. بعد تحليل نتائج هذا الاستقصاء تمكنا من استخلاص النتائج التالية:

وكالة عبر كامل الوطن. بالإضافة إلى مؤسسات مالية متخصصة تبلغ حوالي 5 مؤسسات. و فيما يلي أهم هذه البنوك :

BEA بنك الجزائر الخارجي.

BNA للبنك الوطني الجزائري.

BADR بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

CNEP الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط.

BDL بنك التنمية المحلية.

CPA القرض الشعبي الجزائري.

القطاع البنكي الخاص برأس المال أجنبي: يتكون هذا القطاع من 10

بنوك أغلبها فروع لبنوك دولية كبيرة. أغلب عملائها من ذوي الدخل المرتفع

و المؤسسات. بالإضافة إلى هذه البنوك، هناك 3 مؤسسات مالية أجنبية

متخصصة وفيما يلي أهم هذه البنوك الأجنبية:⁹

بنك البركة الجزائر.

الشركة البنكية العربية.

بنك ناتيكسيس NATIXIS banque .

Société Générale Algérie بنك المؤسسة العامة.

City Bank سيتي بنك.

ARAB Bank Algeria الجزائر.

BNP/ PARIBAS الجزائر.

TRUST Bank الجزائر.

بنك الخليج الجزائر.

Housing Bank of Trade and Finance HBTF

الجزائر.

FRANSABANK الجزائر.

AL SALAM BANK الجزائر.

3. تحليل نتائج الدراسة الميدانية:

الإطار المكاني للدراسة:

يغطي هذا الجانب من الدراسة عينة مكونة من 110 مؤسسة

صغيرة و متوسطة عمومية و خاصة تابعة لبنوك عمومية و أجنبية

على مستوى ولايتي تلمسان وعين تيموشنت حيث قمنا بتوزيع

استمارة على مدراء ومسؤولي هذه المؤسسات (أو ممثلين عنهم) .

¹⁰ باقي المؤسسات وهي 6 مؤسسات تمول من طرف بنوك عمومية و خاصة في نفس الوقت غير أننا استثنيناها من التحليل نظرا لقلّة عددها.

⁹ <http://www.bank-of-algeria.dz> le 4janvier2015

ملكية المؤسسة البنك الممول لنشاط المؤسسة

المجموع	طبيعة البنك			ملكية المؤسسة
	بنك عمومي و بنك خاص	بنك أجنبي	بنك عمومي	
8	0	8	0	مؤسسة عمومية
98	6	69	23	مؤسسة خاصة
4	0	2	2	مؤسسة مختلطة
110	6	79	6	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج الاستبيان

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ انه 8 مؤسسات من أصل 110 مؤسسة هي عبارة عن مؤسسات عمومية ولكن ما يلفت الانتباه هو أن جميع المؤسسات العمومية لهذه العينة ممولة من طرف بنوك أجنبية هذا مما يعكس قدرة هذه البنوك على جذب المؤسسات إليها حتى العمومية منها والتي كانت إلى وقت قصير لا تمول إلا من طرف بنوك عمومية وهذا مما يعكس مدى اندماج هذه البنوك ضمن النظام البنكي الجزائري.

نلاحظ أن 56% من مؤسسات التابعة لبنوك عمومية عمرها لا يتجاوز 5 سنوات بينما وجدنا أن 54,4% من مؤسسات البنوك الأجنبية عمرها يتجاوز 10 سنوات هذا مما يعكس مرافقة البنوك العمومية للمؤسسات المتدثرة عكس البنوك الأجنبية و التي ترى أن تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يتميز بدرجة عالية من الخطورة و لاسيما أن معدلات فشل المشاريع تزايد في الفترة الجينية.

درجة رضا عملاء البنوك العمومية على الخدمات المقدمة من طرف البنك.

محددات فعالية القرض	غير راضي على الإطلاق	راضي قليلا	راضي على العموم	راضي	راضي جدا
المبلغ الممنوح من طرف البنك مقارنة بالمبلغ المطلوب	---	---	40%	40%	20%
المدة المستغرقة لمعالجة ملف القرض	4%	8%	52%	20%	16%
نوعية الاتصال	8%	4%	52%	32%	4%
حجم الوثائق المطلوبة في الملف	4%	16%	28%	44%	8%
معدل الفائدة	4%	---	44%	8%	44%
حجم الضمانات المطلوب	---	4%	24%	60%	12%
إمكانية التفاوض حول بنود العقد	8%	4%	40%	44%	4%

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج الاستبيان

◀ درجة رضا عملاء البنوك الأجنبية على الخدمات المقدمة من طرف البنك.

محددات فعالية القرض	غير راضي على الإطلاق	راضي قليلا	راضي على العموم	راضي	راضي جدا
المبلغ الممنوح من طرف البنك مقارنة بالمبلغ المطلوب	7,6%	7,6%	63,3%	11,4%	10,1%
المدة المستغرقة لمعالجة ملف القرض	3,8%	2,5%	74,7%	7,6%	11,4%
نوعية الاتصال	---	2,5%	69,6%	16,5%	11,4%
حجم الوثائق المطلوبة في الملف	5,1%	10,1%	13,9%	65,8%	5,1%
معدل الفائدة	5,1%	7,6%	62%	16,5%	8,9%
حجم الضمانات المطلوب	7,6%	7,6%	8,9%	58,2%	17,7%
إمكانية التفاوض حول بنود العقد	3,8%	8,9%	21,5%	60,8%	5,1%

نلاحظ من خلال النتائج المحصل عليها من الاستبيان تقارب نوعا ما في درجة رضا العملاء عن الخدمات المقدمة من طرف البنوك العمومية و الخاصة تقريبا في جميع المحددات المدروسة باستثناء تفاوت بسيط في بعض النسب مثل درجة الرضا على حجم الضمانات المطلوبة نجد أن 17,7% من المؤسسات الممولة من طرف البنوك الأجنبية راضون جدا في حين بلغت 12% فقط من طرف عملاء البنوك العمومية ويلاحظ أن درجة الرضا عن الضمانات ضعيفة و خاصة إذ علمنا أن بعض البنوك ولاعتبارات متعلقة بضعف الوضعية المالية للمؤسسات تتحفظ في تقديم القروض لها حيث تطلب منها الضمانات العينية أو الشخصية أو العقارية حسب الحالة القانونية أو المالية للمشروع و حسب دراسة أنجزت فان هذه الضمانات بمختلف أنواعها حد كبير لا تكون في متناول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث أن البنوك المانحة للقروض في الجزائر عادة ما تشترط ضمانات على القروض تتجاوز 150%¹¹ من مبلغ القرض وهذا ما يؤدي إلى زيادة محدودية التمويل بالقروض المصرفية.

الخلاصة:

نلاحظ من خلال النتائج السابقة أن البنوك الأجنبية استطاعت أن تحتل مكانة مهمة في النظام البنكي الجزائري في ظرف وجيز نظرا لسمعتها الجيدة و مستوى خدماتها الذي يختصر الوقت على أصحاب المؤسسات مما جعلها تستقطب العديد من المؤسسات و لم تقتصر على المؤسسات الخاصة بل تجاوزه إلى المؤسسات العمومية وهذا الأمر يشكل استثناء بالنسبة لهذه الأخيرة التي لا طالما اعتمدت على البنوك العمومية في تمويل نشاطها ، غير أنه بالرغم من سمعتها الجيدة و مستوى خدماتها العالي إلا أنها لا تزال تسجل تأخرا فيما يخص عمليات مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مما يجعلها لا تختلف كثيرا عن البنوك العمومية حتى أن البعض يرى بأنها ما هي إلا بنوك عمومية تحت مسميات أجنبية و مما لمسهنا من خلال الإجابات عن بعض الأسئلة المفتوحة فيما يخص رأي العملاء في هذه البنوك أو حتى من خلال لقائنا بعدد من أصحاب هذه المؤسسات أنهم منقسمين بين مشجع ومنتقد لهذه البنوك، فالمتحمسون يرجعون سبب ذلك لمجموعة من الإيجابيات و المنتقدون يستندون في رأيهم لمجموعة من السلبيات، ونحن من باب الحيادية ارتأينا أن ندرج جميع هذه الآراء .

❖ الإيجابيات:

سهولة الحصول على القرض وسرعة الخدمات المقدمة فمثلا في احد البنوك العمومية استغرق حصول بعض المؤسسات على دفتر شيكات سنة كاملة بينما حصلت عليه في NATEXIS Banque خلال بضعة دقائق، وهذا طبعا حسب شهادة بعض المؤسسات.

نلاحظ من خلال النتائج المحصل عليها من الاستبيان تقارب نوعا ما في درجة رضا العملاء عن الخدمات المقدمة من طرف البنوك العمومية و الخاصة تقريبا في جميع المحددات المدروسة باستثناء تفاوت بسيط في بعض النسب مثل درجة الرضا على حجم الضمانات المطلوبة نجد أن 17,7% من المؤسسات الممولة من طرف البنوك الأجنبية راضون جدا في حين بلغت 12% فقط من طرف عملاء البنوك العمومية ويلاحظ أن درجة الرضا عن الضمانات ضعيفة و خاصة إذ علمنا أن بعض البنوك ولاعتبارات متعلقة بضعف الوضعية المالية للمؤسسات تتحفظ في تقديم القروض لها حيث تطلب منها الضمانات العينية أو الشخصية أو العقارية حسب الحالة القانونية أو المالية للمشروع و حسب دراسة أنجزت فان هذه الضمانات بمختلف أنواعها حد كبير لا تكون في متناول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث أن البنوك المانحة للقروض في الجزائر عادة ما تشترط ضمانات على القروض تتجاوز 150%¹¹ من مبلغ القرض وهذا ما يؤدي إلى زيادة محدودية التمويل بالقروض المصرفية.

نلاحظ فيما يخص درجة الرضا عن الاتصال مع البنك أن 11,4% من عملاء البنوك الأجنبية راضون جدا مقابل 4% فقط من عملاء البنوك العمومية مما يعكس مستوى الخدمات الجيد المقدم من طرف البنوك الأجنبية و سمعتها الجيدة.

أما فيما يخص درجة الرضا عن معدلات الفائدة فإننا نلاحظ 8,9% فقط من عملاء البنوك الأجنبية راضون جدا في المقابل نجد أن 44% من عملاء البنوك العمومية راضون جدا عن معدلات الفائدة في بنوكهم وهذه النسبة قد تعكس الرأي الشخصي لأصحاب المؤسسات لأننا نعلم أن

¹¹ عقبة نصيرة ،فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ،جامعة بسكرة، 2015.

الصندوق **facilités de caisse** والذي قد يستغرق الحصول عليه في البنوك العمومية بضعة أيام (تتخذ القرارات على مستوى الوكالة الفرعية) بينما في البنوك الأجنبية يتطلب شهرا حسب شهادة بعض المؤسسات مما يسبب عرقلة لمصالحها. عدم وضوح شروط الحصول على القرض مما يضطر في بعض الحالات المؤسسات للذهاب والإياب عدة مرات على البنك. الارتفاع الكبير لمعدلات الفائدة و العملات المطلوبة من طرف البنك والمبالغ فيها في بعض الحالات مقارنة بالخدمات المقدمة. ارتفاع الضمانات المطلوبة من قبل البنوك الأجنبية مع عدم وجود تنسيق بين هذه البنوك و صناديق ضمان القروض مثل « **CGCI, FGAR** ». نقص في حضور هذه المؤسسات البنكية على مستوى بعض المناطق باعتبارها لا تزال في طور الانتشار مما لا يتيح لجميع المؤسسات التعامل معها. غلب موظفي هذه البنوك من الطاقات الشابة غير أنهم لا يملكون الخبرة الكافية مقارنة بموظفي البنوك العمومية مما قد لا يساعد أصحاب المؤسسات عند استشارتهم فيما يتعلق بمشروعاتهم. من خلال دراستنا هذه لا نحتيز لبنك دون الآخر و إنما نسعى لتشجيع البنك الذي يحقق الغاية الاقتصادية من و جوده وهي التمويل و خلق المناخ الملائم للاستثمار.

المراجع:

1. عقبة نصيرة، فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بسكرة، 2015.
2. المرسوم التشريعي 90-10 المتعلق بالنقد و القرض المؤرخ في 14 أفريل 1990
3. المرسوم التشريعي 10/ 5/ 1993 لتشجيع الاستثمارات،
4. ASSALA Khalil, PME en Algérie : de la création à la mondialisation, 8eme congrès International Francophone en Entrepreneuriat et PME, Haute école de Gestion(HEG) Fribourg, Suisse, 2006.
5. Dr M. Lacheb. droit bancaire (système bancaire algérien- contrats bancaires, responsabilités, secrets bancaires) IMAG édition 2001
6. Farida Marzouk « *PME et compétitivité en Algérie* » université de Bouira Algérie 2008
7. Les PME en Algérie et les politiques de soutien à leur développement, direction générale Trésor janvier 2012

وضوح القوانين في البنوك الأجنبية ووجود شفافية في تطبيقها بينما في البنوك العمومية فهي غامضة ويشوبها الكثير من عدم الثبات وسوء التطبيق.

البنوك الأجنبية يميزها مستوى الخدمات العالي إذ توفر المناخ الملائم للمستثمر و تساعد على ربح الوقت. اعتبار البنوك الأجنبية مصدر جيد للتمويل فيما يخص القروض الاستثمارية طويلة المدى ولا سيما القرض الاجباري **crédit bail** والاعتماد المستندي الذي أصبحت متخصصة فيه إن لم نقل شبه محتكرة له. السمعة الجيدة للبنوك الأجنبية و لا سيما في حفظ السر البنكي للعملاء **le secret bancaire**.

وضوح الهيكل التنظيمي في البنوك الأجنبية بحيث يخصص لكل مجموعة من المؤسسات مرشد عملاء خاص بهم **pour chaque portefeuille d'entreprises un conseiller clientèle**، بينما في بعض البنوك العمومية قد يجهل في بعض الحالات المسؤول الذي تتوجه إليه المؤسسة للحصول على استشارة بسبب عدم وضوح المهام. اهتمام خاص بقطاع المؤسسات فنجد في بعض الحالات أن هذه البنوك تخصص وكالات خاصة فقط بكبار المستثمرين وأصحاب المؤسسات لاستقبالهم في أحسن الظروف وتجنبيهم الوقوف في الطوابير مع صغار العملاء و الخواص **les particuliers**، مثل ما هو الحال بالنسبة لوكالة **Société Générale Tlemcen**.

سهولة الاتصال بين المؤسسة و البنك سواء عن طريق الهاتف أو من خلال استحداث خدمة جديدة تتيح للمؤسسة الإطلاع والتحويل على مستوى حسابها عن طريق الانترنت. طلب البنوك الأجنبية ل ضمانات معقولة في حدود الخطر المتوقع من المشروع و كذلك مستوى الخدمة المقدمة. وجود علاقة جيدة بين أصحاب المؤسسات و مديري هذه البنوك وموظفيها يسودها معرفة كل طرف للآخر دون شروط بيروقراطية أو تدخل وسطاء. وجود ثقة بين المؤسسات و هذه البنوك و هذا ما لمسناه من خلال رد فعل اغلب المتعاملين معها خلال دراستنا الميدانية، حتى أن بعض المؤسسات التي لا تتعامل معها بينت لنا نيتها في تحويل وجهتها نحوها كبديل عن مصادر التمويل العمومية و هذا راجع لسمعتها الجيدة.

❖ السليبيات:

بعض البنوك الأجنبية ما هي إلا صورة طبق الأصل للبنوك العمومية تحت تسميات أجنبية وجود مركزية في اتخاذ القرارات على مستوى البنوك الأجنبية بحيث في بعض الحالات لا يمكن اتخاذ قرار منح القرض إلا بعد الرجوع للوكالة الأم على مستوى العاصمة و خاصة فيما يخص "تسهيلات